محور التحالف الجديد شرق المتوسط واتفاقيات أبراهام

نورشين آتش أوغلو غوناي* - ويشنة كوركماز**

ملخص: وصلت الحرب الباردة الجديدة إلى شرق البحر الأبيض المتوسط. على المستوى الإستراتيجي، يوجب دخول الصين وروسيا إلى فراغ القوة في هذا المجال الجيوسياسي الإستراتيجي على واشنطن أن تجد أدوات قليلة التكلفة، يمكن بواسطتها إعادة تصميم هيكلية ومؤسسية الجغرافيا السياسية الإقليمية. وحتى اليوم، يبدو أن الولايات المتحدة تستعمل ثلاثة محاور للتحالفات، ظهر آخرها في شكل تحالفات مع اسرائيل وهي تحالفات مرنة وموجهة نحو المصلحة على مستوى التنافس الإقليمي. من المتوقع للأسف أن تعزّز هذه التحالفات، الانقسامات الموجودة مسبقًا في المنطقة ما لم يحدث تغيير جذري. تبحث هذه الدراسة في كيفية وتعليل وجوب تبنّي واشنطن منطق «محاور التحالف» لتشكيل شرق البحر المتوسط، وتستكشف التأثير المتوقع لاتفاقات أبراهام التي أطلقتها الولايات المتحدة على الجغرافيا السياسية الإقليمية.

الكلمات المفتاحية: الجغرافيا السياسية، محاور التحالفات، اتفاقيات أبراهام، شرق المتوسط.

* جامعة نيشانتاشي، تركيا
** جامعة نيشانتاشي، تركيا

A New Alliance Axis in the Eastern Mediterranean and Abraham Accords

NURŞİN ATEŞOĞLU GÜNEY * & VİŞNE KORKMAZ**
ORCID NO :0000-0002-4974-3986 ORCID NO :0000-0001-5590-8604

ABSTRACT *The New Cold War has arrived in the Eastern Mediterranean. At the strategic level, Chinese economic and Russian military assertiveness have led the U.S. to think twice about its mistakes, which opened up a power vacuum in this strategic geopolitical realm. Washington must find cost-free instruments with which to (re) design the structural and institutional scaffolding of regional geopolitics, which are fragmented and confrontational at the regional level because of the severe, ongoing power struggle. Until today, the U.S. has seemed to use three axes of alliances that have emerged as Israeli-based, flexible, and benefit-oriented alignments at the level of regional rivalry. These alignments, especially in the context of the Abraham Accords, are unfortunately expected to reinforce pre-existing divisions in the region unless a radical change occurs. This study examines how and why Washington must embrace the logic of 'alliance axes to shape the Eastern Mediterranean and explores the projected impact of the U.S.-initiated Abraham Accords on regional geopolitics.*

Key Words: Geopolitics, U.S., Axes of Alliances, Abraham Accords, Eastern Mediterranean.

* Nişantaşı University, Turkey
** Nişantaşı University, Turkey

رؤيـــة تركيـــة
2021-(1/10)
28 - 9

DOI:10.36360/1560-010-001-001

مقدمة

في هذه الدراسة، نفترض أن الحرب الباردة الجديدة نوع جديد من التنافس بين القوى العظمى، وأنّها وصلت إلى شرق البحر الأبيض المتوسط منذ عام 2015. وعلى المستوى الإستراتيجي، دفع الإصرار الاقتصادي الصيني والعسكري الروسي الولايات المتحدة إلى التفكير مرتين في أخطائها، وهذا فتح فراغًا في هذا المجال الجيوسياسي الإستراتيجي. يجب على واشنطن أن تجد أدوات قليلة التكلفة لإعادة تشكيل التصميم الهيكلي والمؤسسي للجغرافيا السياسية لشرق المتوسط ، والتي تُعَدّ مجزأة وصِدَامية على المستوى الإقليمي؛ بسبب الصراع الحاد والمستمر على القوة.

نفترض أيضًا أنّ الولايات المتحدة قرّرت استعمال محاور التحالف الموجودة بالفعل في المنطقة بوصفها أداة قليلة التكلفة. المحوران الأول والثاني نتيجة مباشرة لصراع جيوسياسي على السلطة من أجل المنفعة بين اللاعبين الإقليميين. وقد ظهر المحور الأول ضمن منافسة الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط، وكان نتيجة مباشرة للتعاون الإستراتيجي بين «إسرائيل» واليونان وجنوب قبرص ومصر، وسرعان ما تطور نحو العسكرة بعد 2013.

وقد برز المحور الثاني نتيجة الاضطرابات في ليبيا، وتبلور بعد عام 2015 عندما قررت روسيا وفرنسا والإمارات و»إسرائيل» دعم خليفة حفتر. اكتسب هذان المحوران تدريجيًّا موقفًا مناهضًا لتركيا بسبب دور تركيا في تغيير قواعد اللعبة، سواء من حيث قضية الطاقة أم الحرب الليبية. ومع ذلك، فإن قرار الولايات المتحدة بدعم هذه المحاور مرتبط بتطلع واشنطن لاحتواء النفوذ الروسي والصيني في المنطقة. لهذا الهدف، أطلقت الولايات المتحدة محورًا ثالثًا للتحالف من خلال التفاوض على اتفاقيات أبراهام مع «إسرائيل» والإمارات والبحرين والسودان والمغرب في عام 2020. وقد أطلق اسم اتفاقيات أبراهام على مجموعة من اتفاقيات السلام التي عُقِدت بين إسرائيل ودول عربية برعاية الولايات المتحدة في أغسطس 2020.

في هذا الصدد أولًا، سنحاول شرح نوع التنافس بين القوى العظمى الذي لوحظ في شرق البحر المتوسط من خلال تأكيد منطق التحالف الجديد لصراع القوى العظمى الجديد بين الولايات المتحدة وروسيا والصين. بعد هذا الإطار النظري الموجز، سنحاول الإجابة عن السؤال حول كيفية اغتنام الولايات المتحدة الفرصة لاستخدام أطر التحالف في المنطقة.

تبدو هذه التحالفات بالنسبة للولايات المتحدة أدوات مناسبة؛ لأنها ظهرت بالفعل

وتعسكرت، وهي تستهدف دولًا إقليمية أخرى، مثل تركيا بدلًا من استفزاز روسيا و/ أو الصين بشكل مباشر. بعد ذلك، سنحاول شرح سبب احتياج الولايات المتحدة إلى المحور الثالث للاصطفافات من خلال التفاوض على اتفاقيات أبراهام بين «إسرائيل» والدول العربية الأربع. أخيرًا، سوف نستكشف الآثار المحتملة لاتفاقات أبراهام على ميزان القوى الإقليمي.

أنماط التحالف الإقليمي للتنافس بين القوى العظمى الجديدة

غالبًا ما أعاد أكاديميو العلاقات الدولية النظر في المفاهيم القديمة للسياسة الدولية خلال العقد الماضي لشرح ما حدث بعد زوال أحلام «النظام العالمي الجديد». إن أحد هذه المفاهيم هو الحرب الباردة. يجادل البعض بأننا نشهد صعود حقبة جديدة من الحرب الباردة. بعبارة أخرى، عودة منافسة القوى العظمى بين الولايات المتحدة وروسيا والصين. لا شك أن هذه الحرب الباردة الجديدة ليست هي نفسها الحرب الباردة في 1947–1991 عندما كان العالم منقسمًا بين معسكرين أيديولوجيين. ومع ذلك، ليس الأكاديميون فقط أعادوا النظر بل الممارسون أيضًا، مثل مايك بومبيو، أحد

كبار الدبلوماسيين الأمريكيين في إدارة ترامب. إن التشابه الرئيس بين الحرب الباردة القديمة والجديدة هو النتيجة الجيوسياسية الرئيسة لتنافس القوى العظمى؛ أي ظهور مناطق النفوذ.

تعزّز بعض الملاحظات التجريبية هذا التوقع. على سبيل المثال، لا أحد اليوم في وضع يسمح له بإنكار استخدام قدرات عسكرية ودبلوماسية محددة من القوى العظمى لغرض منع/ حظر الوصول، بهدف منع اختراق منافسي القوى العظمى لمجالاتها. على وجه الخصوص، بدا أن القدرات الروسية والصينية تزعج إدارة ترامب بقوة كافية، بحيث تعيد النظر في فكرة احتواء وتقييد القوى المتنافسة، بشكل أساسي من خلال تعزيز قدرات الردع الأمريكية.

بالرغم من أن أولوية إدارة ترامب الأمريكية كانت واضحة تمامًا في صفحات إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية[1]، إلا أن وسائل الردع التي تستخدمها واشنطن ظلت غامضة إلى حدّ ما. فمن ناحية، بدا أن الولايات المتحدة تتبنى إستراتيجية «الردع بالعقاب»، ليس فقط لمواجهة التحديات الروسية والصينية، ولكن أيضًا مع القوى الإقليمية المقاومة. من ناحية أخرى، بدا أن واشنطن تتبنى نوعًا من إستراتيجية «الردع بالحرمان»، وهذا يعني إعادة تصميم الحدود القديمة، بدءًا من المحيط الهادئ إلى المحيط الأطلسي عبر جنوب شرق آسيا، وأفغانستان وباكستان، والخليج، والبحر الأبيض المتوسط.

ومن أجل إعادة التصميم الجديدة هذه، يجري البحث عن وسائل أقل تكلفة، وتجنّب المخاطر؛ لحماية القوى العظمى من المواجهة المباشرة، بدلًا من الاختراق المباشر والمتعدد الوجوه والمكثف.

وعليه، نفترض أن دعم ظهور محاور التحالف الإقليمي، المكونة من لاعبين إقليميين ودودين وطموحين ومحتاجين- أداة مناسبة للردع الأمريكي وفقًا لإستراتيجية الإنكار.

في الأيام الخوالي للحرب الباردة، كان هذا النوع من إستراتيجية المحاور، جنبًا إلى جنب مع التنافس بين القوى العظمى- سيتطلب تشكيل تحالفات قوية، والتزامات قوية في معاهدات الدفاع، على الأقل في شكل ردع موسع، مع رفض استخدام التحوّط بوصفه إستراتيجية. ومع ذلك، فإن الحرب الباردة الجديدة اليوم ليست ظاهرة جامدة مدفوعة أيديولوجيًا، ولهذا السبب لا توجد حاجة لرفض خيارات التحوط المتاحة للأطراف التي تجتمع في تحالفات مرنة، وأنظمة تعاون بهدف الحصول على المنفعة. لذلك، فإن السمة المميزة الأولى للحرب الباردة الجديدة هي اعتمادها على تحالفات مرنة، ومتغيرة، وموجهة نحو المنفعة.

لا تفضّل القوى العظمى، ومنها الولايات المتحدة، نمط هذا التحالف على أنّه إستراتيجية فعالة من حيث التكلفة وخالية من المخاطر لإنكار المنطقة في مواجهة التنافس الحقيقي والمحتمل فحسب، بل لأنه يجري تبنيه أيضًا عن طيب خاطر من قبل اللاعبين الإقليميين الذين لديهم أجندات وطنية وأهداف إستراتيجية إقليمية تتقاطع معه. على عكس الأيام الخوالي للحرب الباردة، فإن اللاعبين الإقليميين اليوم إما طموحون للغاية، وإمّا قادرون للغاية على أن يكونوا دولًا وكيلة للقوى العظمى. إنهم باحثون عقلانيون عن المصلحة، وعلى هذا النحو، يمكن أن نتوقع منهم أن يتصرفوا بوصفهم فاعلين انتهازيين عندما يرصدون نافذة من الفرص. وهذا يعني أنه على المستوى الإقليمي، من المتوقع أيضًا أن يشارك اللاعبون الإقليميون في صراع حاد على السلطة ومنافسة قاسية. لذلك، فإن السمة المميزة الثانية للحرب الباردة الجديدة هي امتداد نمط تحالفها. تَظهر المنافسة الأمنية على المستويين الإقليمي والإستراتيجي بخصائص فردية؛ بوصفها صراعًا على السلطة على المستوى الإقليمي، ولعبةَ ردع/ تقييد على المستوى الإستراتيجي، بالرغم من أنه لا يمكن افتراض أن هذين المستويين مستقلّان عن بعضهما. نفترض أن التنافس المتشابك الذي نلاحظه في شرق البحر الأبيض المتوسط ليس استثناء؛ إنه يمثّل التداعيات المباشرة لهذا الصراع المزدوج على السلطة بين القوى العظمى والإقليمية.

> **"على عكس الأيام الخوالي للحرب الباردة، فإن اللاعبين الإقليميين اليوم إما طموحون للغاية، وإمّا قادرون للغاية على أن يكونوا دولًا وكيلة للقوى العظمى"**

إستراتيجية المحاور الثلاثة: عودة الولايات المتحدة إلى الحرب الباردة شرق المتوسط

في ضوء هذا الإطار النظري الموجز، يمكن للمرء أن يفترض بسهولة أن حربًا باردة جديدة قد بدأت بالفعل في البحر الأبيض المتوسط. في الواقع، كان بومبيو هو من أعلن أن البحر الأبيض المتوسط سيكون الجبهة الأولى لمنافسة القوى العظمى في هذا الصدد. ويمكن للمرء أن يشهد الوجود العسكري الأمريكي والروسي المتزايد هناك. يجادل البعض بأن الإخفاق الغربي في الحفاظ على التوازن الأوروبي بعد الحرب الباردة دفع الروس إلى التفكير في المزايا الإستراتيجية لامتلاك منطقة «منع وصول» في البحر الأبيض المتوسط. في الواقع، نجحت موسكو في الحفاظ على فقاعات «منع وصول»، وحتى توسيعها في هذه المنطقة منذ عام 2015,[2] يجادل آخرون بأن اليد العليا لروسيا

في غرب سوريا، وتأكيدها العسكري في ليبيا، ودور اللاعبين الإقليميين مثل إيران وتركيا و«إسرائيل» والسعودية- كلّ ذلك أقنع الولايات المتحدة بضرورة الرد من خلال تعزيز وضعها الإستراتيجي في شرق البحر المتوسط. بصرف النظر عن التحدي الروسي، فإن إستراتيجية الاستثمار النشطة للصين للوصول، وربما في السيطرة المستقبلية على البنية التحتية الحيوية لدول شمال إفريقيا، وفي مقدمتها مصر، إلى جانب توسيع نطاق وصول بكين الإستراتيجي إلى مبادرة الحزام والطريق من خلال الموانئ في اليونان ومشروعات الطرق السريعة والسكك الحديدية التي تستهدف شراكة مع تركيا و«إسرائيل»- كل هذا عجّل من عودة الولايات المتحدة إلى المنطقة.

من خلال مراقبة إستراتيجية الوصول الروسية والصينية إلى المنطقة، توصلت واشنطن إلى استنتاج مفاده أن شبه انسحابها من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في نهاية الحرب الباردة أوجد فراغًا -يمكن أن يمتدّ إلى الخليج- يجري العمل على ملئه من قِبَل موسكو وبكين. بالرغم من كل هذه الحوافز، إلا أن عودة الولايات المتحدة إلى الجغرافيا السياسية لشرق البحر الأبيض المتوسط قد تأخرت كثيرًا.

أخفقت الولايات المتحدة في استخدام لحظة أحادية القطب بعد نهاية الحرب الباردة لتصميم إطار هيكلي ومؤسسي يمكن للاعبين الإقليميين استخدامه لتشكيل توقعاتهم، وتقييد سلوكهم في منطقة البحر الأبيض المتوسط. إنّ أوباما استهان بتأثير الحرب الأهلية المدمرة في سوريا، والوضع الكارثي الذي أعقب تدخل الناتو في ليبيا، وزيادة قدرة روسيا على الوصول إلى المنطقة على ميزان القوى الإقليمي.

ومع ذلك، يتجاهل المحلّلون عادة الإشارة إلى أن أحد الأخطاء الإستراتيجية الكبرى لإدارة أوباما كان إخفاقها في دعم خطتها الخاصة لإبراز محور تعاون إقليمي شامل في مجال الطاقة يضم تركيا، وقبرص واليونانيين، و«إسرائيل»، وربما مصر، والأطراف الأوروبية المهتمة في 2009-2010.

نجح فريق أوباما في وضع إستراتيجية طاقة لشرق المتوسط تهدف إلى بناء ممرّ عبور للطاقة يربط «إسرائيل» بأوروبا عبر قبرص وتركيا باستخدام الغاز والمال كميسِّرين للتقارب بين تل أبيب وشمال وجنوب نيقوسيا وأنقرة. كانت أنقرة على وشك قبول التعاون الوظيفي، لكن تركيا أصرت على التفاوض على حل سياسي للمشكلة القبرصية قبل اتخاذ أي خطوات لبدء التعاون في مجال الطاقة. كما لاحظت بريندا شيفر أن تركيا تعتقد أن خطوط الأنابيب لا تجلب السلام، لكن السلام يمكن أن يسهل خطوط الأنابيب.[3] بدلًا من العمل مع تل أبيب ونيقوسيا وأنقرة لإيجاد حل، فقدت واشنطن ببساطة الاهتمام بالموضوع، واستقرت على الوضع الراهن، وهذا أدى إلى انهيار التعاون

الأمني الإقليمي بعد 2011.

بعد التدخل العسكري الروسي المباشر في سوريا وليبيا، كان على الولايات المتحدة العودة إلى ما كان آنذاك منطقة مكتظة تقريبًا. جرى تخطّي لحظة أحادية القطب، ومن هنا، كان على واشنطن استخدام التحالفات الإقليمية التي تستند إلى منطق التحالفات المرنة، والموجّهة نحو المصلحة، والمتغيِّرة؛ لتشكيل التصميم الجيوسياسي للمنطقة. كان تحالفان من هذه التحالفات موجودين بالفعل عندما قررت واشنطن استخدامهما لاحتواء النفوذ الروسي في المنطقة. يقال: إن أحد المحاور كان مصممًا لمناهضة تركيا على أساس التعاون في مجال الغاز حول جزيرة قبرص، بين «إسرائيل» وجنوب قبرص واليونان.[4] وقد تبلور بعد أن جرى تصميم مشروع خط أنابيب EastMed على أنّه مشروع أوروبي ذو مصلحة مشتركة في عام 2013. بالنسبة لواشنطن، فإن تحالف الغاز هذا، الذي ظهر وتعسكر بشكل تدريجي بعد الانفصال التركي-الإسرائيلي، يدور حول تقييد كل من روسيا والصين. لذلك، ظهر المحور الأول الذي يمكن تسميته بمحور غاز شرق المتوسط على شكل تحالف منفعة لدول المنطقة، وتحالف لموازنة الامتداد الإستراتيجي

لروسيا والصين لمصلحة الولايات المتحدة، واقترن محور غاز شرق المتوسط بمحور آخر. ارتبط هذا المحور الثاني بالتطورات الإستراتيجية في ليبيا، ولم يكن مستقلًّا تمامًا عن منافسة الغاز في المنطقة.

ترتبط العسكرة التدريجية لتحالف الطاقة/الغاز بعدة عوامل، من أهمها رغبات القبارصة اليونانيين في استغلال مشروع خط أنابيب شرق المتوسط ومنتدى غاز شرق البحر الأبيض المتوسط أولًا؛ لاستبعاد القبارصة الشماليين من حسابات الطاقة، ثم لتوسيع مطالبات نيقوسيا الأحادية الجانب على مناطق الولاية البحرية. وقد عدّ القبارصة اليونانيون هذه المشروعات أداة للتهميش يمكنهم تفعيلها ضد مطالبات القبارصة الأتراك وتركيا. لذلك، رفضوا إمكانية التعاون مع القبارصة الأتراك وتركيا، ورفضوا مقترحات كل من الرئيسين السابقين لجمهورية شمال قبرص التركية، درويش أروغلو ومصطفى أكينجي؛ لإنشاء لجنة طاقة مشتركة من الطرفين، ورفضوا إجراء عمليات بحث وحفر طاقة مشتركة.[5] وقد سهل الموقف غير المتعاون للقبارصة اليونانيين واليونانيين من عسكرة لعبة الطاقة. إلى جانب ذلك، رأت اليونان فرصة إستراتيجية في هذا النزاع لتحويل نفسها إلى وكيل أوروبي للجغرافيا السياسية المتوسطية؛ حيث حاولت أثينا، التي تضغط على قضايا مختلفة تتراوح من قضية جزيرة كاستيلوريزو/ ميس إلى الاستفزازات البحرية، وهذا دفع أنقرة لاتخاذ إجراءات مضادة معينة، التي قد تفتح في المقابل الطريق لاتهام تركيا في منصات الغرب والاتحاد الأوروبي.[6] ومن هنا تأمل أثينا في تعويض عيوبها في مواجهة القدرة البحرية التركية التي جرى تحقيقها مؤخرًا، وهو أمر حاسم لتوازن القوى في كل من بحر إيجة والبحر الأبيض المتوسط. ومع ذلك، فإن تحالف الطاقة/ الغاز الذي يضم أيضًا مصر -وهي دولة في حاجة إلى العملة الساخنة، ولكن في حاجة أكثر إلى الضمانات السياسية لأمن نظامها- كان اصطفافًا متمركزًا حول «إسرائيل».

أدركت تل أبيب أنها ستستفيد من مخاوف ورغبات اليونان وجنوب قبرص ومصر في متابعة «إستراتيجية السيطرة الساحلية» الخاصة بها، أو «إستراتيجية التحكم» في المنطقة.[7]

نحن نعلم أنه بالرغم من بعض التغييرات الجيوسياسية في المنطقة، استمرت الأطراف المعنية في التعبير عن إخلاصها لمشروع خط أنابيب شرق المتوسط، ومنتدى غاز شرق البحر الأبيض المتوسط.

تستمر أنشطة البحث والتنقيب التركية في شرق البحر الأبيض المتوسط، لذلك يجري استخدام مخاوف أمن الطاقة ذريعة لممارسة «دبلوماسية الزوارق الحربية»، وزيادة الإنفاق الدفاعي. وقد وقعت اليونان ومصر اتفاقية المنطقة الاقتصادية الخالصة في أغسطس 2020 ، وأجرتا مناورات عسكرية مشتركة بين الحين والآخر. يُعَدّ إظهار

القوة، مثل مشاركة مقاتلات F-15 وF-16 اليونانية والإسرائيلية في أثناء التدريبات رمزًا لغرض الردع. جرى نشر السيناريوهات المستخدمة في التدريبات المشتركة (سواء كانت اليونان- «إسرائيل»، أم «إسرائيل»- قبرص، مؤخرًا، أم اليونان- الإمارات العربية المتحدة)، وقالت بعض الأخبار: إنّها استجابة لإسقاط القوة التركية في المنطقة.[8] وقّعت تل أبيب اتفاقية دفاعية مع أثينا في عام 2011، ومع جنوب نيقوسيا في عام 2012، والتي بموجبها سيجري نشر القوات الجوية والبحرية الإسرائيلية في القواعد العسكرية اليونانية في البحر الأبيض المتوسط؛ وستسمح هذه القواعد للقوات الجوية الإسرائيلية باستخدام المجال الجوي والمياه الإقليمية حول قبرص؛ لحماية موارد الطاقة الحيوية. منذ توقيع هذه الاتفاقيات، عملت اليونان و«إسرائيل» والقبارصة اليونانيون على تعميق تعاونهم العسكري، ولكن لا يزال هذا التعاون العسكري الثلاثي لا يغطي الالتزامات الدفاعية الأساسية.[9] ومن ثم فهي تحافظ على طبيعتها المرنة. يفترض بعض المراقبين، مشيرين إلى هذه المرونة، وجود ميثاق 7+3 الذي يشمل البحرين والسعودية والإمارات إلى جانب بعض الدول المطلة على أوروبا.[10] بالرغم من استخدام المشاعر المعادية لتركيا لإسباغ الشرعية على ضم دول الخليج إلى محور شرق البحر المتوسط في هذه المقترحات- يُعَدّ الربط الجيوسياسي بين أوروبا وشمال إفريقيا/ البحر الأبيض المتوسط والخليج ضرورة للتحكم؛ التحكم في الطاقة أو في خطوط أنابيب المياه، وتدفق التجارة، وحركة الناس، والإنترنت، والكابلات، وما إلى ذلك) بين الشرق والغرب. بالإضافة إلى ذلك، فإن عسكرة لعبة الطاقة، وكذلك السيطرة على القضية الليبية، هما كل ما يتعلق بالصراع من أجل المشاركة في هذا الصدد.

لذلك، ليس من المستغرب أن تكون الاضطرابات الليبية التي بدأت بعد تدخل قيادة حلف شمال الأطلسي قد تطورت إلى لعبة إستراتيجية بين لاعبين مختلفين، بما في ذلك الجهات الفاعلة الأوروبية ودول الخليج. في نظر الولايات المتحدة، فإن أي تطور يهدف إلى تقليل النفوذ الروسي في ليبيا سيكون موضع ترحيب، ولهذا السبب بدا أن واشنطن لا ترفض أولًا، ثم صارت تدعم التحالف الإستراتيجي لمصر و«إسرائيل» والإمارات وفرنسا لدعم خليفة حفتر بعد ذلك في 2013. وقد قام محور التحالف الليبي الذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا أيضًا باستقرار مصر: والقاهرة وموقف تل أبيب المناهض للإخوان المسلمين- بدعم قوات الجيش الوطني الليبي من خلال الأموال والتدريب والاستخبارات.[11] ومن المثير للاهتمام، أن تركيا برزت قائدًا للعبة في هذا السياق، من خلال دعم حكومة الوفاق الوطني، والتوقيع والتصديق على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا. منذ ذلك الحين، أصبح استبعاد حكومة الوفاق الوطني من مستقبل ليبيا مستحيلًا. وفقًا لهذا المنطق

المتغير، اكتسب المحور الليبي الموجود بالفعل لونًا أكثر معاداة لتركيا. بالإضافة إلى أن طرفَي محوري التحالف الأول والثاني يوفران المزيد من مساحة المناورة والرؤية لدولة الإمارات في شرق المتوسط ، وذلك بفضل تبادل المعلومات الاستخبارية حول ليبيا، وتوقيع اتفاقيات التعاون الدفاعي والتدريب العسكري المشترك،[12] ومكافحة الخطاب الإيراني، باعتباره امتدادًا طبيعيًّا لسياسة الإمارات تجاه إيران.

في هذا المشهد الإستراتيجي، وجد ترامب أيضًا فرصة لتوسيع سياسات إدارته المناهضة لإيران؛ من خلال الموافقة على وجود أبو ظبي في إستراتيجية محاور شرق البحر المتوسط.

في هذا الإطار، لم يكن ظهور محور ثالث للتحالف، وهو تحالف اتفاقات أبراهام، مفاجئًا لأحد. بناءً على جهود التطبيع التي تقوم بها «إسرائيل» وبعض الدول العربية، بما في ذلك البحرين والإمارات والسودان والمغرب، كان هدف الاتفاقات هو دحر نفوذ تركيا وإيران المتزايد في البحر المتوسط. ومع ذلك، نظرًا لأن المهندس الرئيس لاتفاقات أبراهام هو الولايات المتحدة، يمكننا أن نفترض أن محور التحالف هذا بين «إسرائيل» وبعض الدول العربية يهدف إلى احتواء أكبر قدر ممكن من التأثير الروسي والصيني المتزايد على المستوى الإستراتيجي. وتجدر الإشارة إلى أن المجال في شرق البحر الأبيض المتوسط، الذي تريد تل أبيب السيطرة عليه، لا يغطي خطوط أنابيب الغاز فحسب، بل يشمل أيضًا الكابلات الكهربائية والإنترنت وخطوط أنابيب المياه والنقل البحري التجاري من الشرق إلى الغرب.

ومع ذلك، فإن السيطرة على خطوط اتصال شرق البحر الأبيض المتوسط لا تزال تنتظر إجابات عن أسئلة: كيف سيؤثر هذا التحكم، إذا جرى إنشاؤه في المستقبل، في مناطق «حظر الوصول» الروسية؟ وكيف سيؤثر في دور الصين؟ وماذا ستكون ردود فعل طهران وأنقرة على «إمكانية السيطرة الإسرائيلية على شرق البحر المتوسط؟ الإجابة عن هذه الأسئلة ليست سهلة. بالنسبة لـ«إسرائيل»، سيكون الوصول إلى التسهيلات اللوجستية والمالية للدول العربية لاتفاقات أبراهام عاملًا مساهمًا.

أصبح دعم واشنطن المتزايد لمحاور التحالفات المستقلة والمترابطة التي تركز على «إسرائيل» أكثر وضوحًا في الآونة الأخيرة. بدعوة من أثينا، أنشأت واشنطن قاعدة عسكرية في ميناء ألكسندروبوليس اليوناني، وقامت بتحديث قاعدة خليج سودا البحرية في جزيرة كريت، حيث ألقى وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو خطابًا خلال زيارته في ديسمبر 2020. وندد بومبيو في خطابه وتعليقاته بالأنشطة الروسية المزعزعة للاستقرار، وندّد بالتنقيب التركي في المنطقة. في تطور ذي صلة، أيّد سفير الولايات

المتحدة في اليونان، جيفري روس بيات، في مقابلة مع كاثيميريني، تفسير أثينا حول حقوق المنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر في شرق البحر الأبيض المتوسط.[13] وتبين أن قانون مينينديز وروبيو لعام 2019 الذي أيّده الحزبان، والذي يتطلب «إعادة تقويم شاملة للسياسة الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية الأمريكية تجاه شرق البحر المتوسط وتحالف قوي ومزدهر بين الولايات المتحدة واليونان و»إسرائيل» وقبرص»- أصبح واقعيًّا بشكل تدريجيّ. في سبتمبر 2020، جرى توقيع مذكرة تفاهم بين جنوب نيقوسيا والولايات المتحدة لدعم مركز قبرص للأراضي والبحار المفتوحة وأمن الموانئ. أيضًا، جرى تطوير اجتماع التعاون والتنسيق الثلاثي بين «إسرائيل» واليونان وقبرص إلى اجتماع رباعي الأطراف؛ ليشمل الولايات المتحدة في الأيام الأولى من عام 2021،[14] وقد وقّعت جنوب قبرص والولايات المتحدة إعلان نوايا لتعزيز تعاونهما في مجال أمن الحدود.[15]

يثبت كل هذه الأحداث، جنبًا إلى جنب مع دور الرئيس ترامب آنذاك وصهره جاريد كوشنر، بصفتهما المفاوضين الرئيسين تقريبًا حول التطبيع بين «إسرائيل» والدول العربية في اتفاقيات أبراهام- أن واشنطن قررت إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية لمنطقة البحر

الأبيض المتوسط من خلال التلاعب برغبات بعض الدول الإقليمية، مثل «إسرائيل» للسيطرة على الاتصال في المنطقة.

المحور الثالث آخذ في الظهور: آثار اتفاقات أبراهام

يُتوقَّع الآن أن يكون توقيع اتفاقيات أبراهام بين «إسرائيل» والبحرين والإمارات العربية المتحدة والسودان والمغرب بداية حقبة جديدة من السلام في الشرق الأوسط. أدلى عدد كبير من محللي العلاقات الدولية بالفعل بالعديد من التعليقات حول اتفاقية أبراهام التي جرى توقيعها حديثًا، والتي جرى الاتّفاق عليها لأول مرة في 15 سبتمبر 2020 بين «إسرائيل» والإمارات. وفي وقت لاحق، أصبحت البحرين الدولة العربية الخليجية الثانية التي تحقّق التطبيع مع «إسرائيل»، وحتى وقت كتابة هذه الدراسة، كان السودان والمغرب آخر دولتين توصلتا إلى اتفاق أبراهام مع نظام تل أبيب.

وتكثر التوقعات الإيجابية بشأن هذه الصفقة الجديدة التي تطبع العلاقات بين «إسرائيل» وبعض الدول العربية، ويُتوقَّع أن تنضم إليها دول أخرى في العالم العربي. في الواقع، يُقال: إن صفقة التطبيع قد أحدثت تحولًا كبيرًا في الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط، وهو ما يمثل نهاية رفض الدول العربية الدخول في محادثات سلام مع «إسرائيل». يدّعي مؤيدو الصفقة في ظل بيئة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الناشئة أن هناك ثلاثة تغييرات رئيسة تحدث، على أنها حقيقة يمكن ملاحظتها، في الشرق الأوسط. أولًا، وفقًا لمناصري الصفقة، فإن هذا الاتجاه الرائد للتطبيع يتحدى «اللاءات» الشهيرة التي جرى وضعها في إعلان الخرطوم لعام 1967: «لا» للاعتراف بـ«إسرائيل»، ولا للتفاوض معها، ولا للسلام معها؛ وهذا يجعلها غير صالحة للعديد من الدول العربية.[16]

وفقًا لمؤيدي اتفاقيات أبراهام يقال: إن «إسرائيل» تقدم اتفاقية سلام جديدة للشرق الأوسط. ومع ذلك، لا يمكن تصوير هذه الصفقة على أنها صفقة سلام عند مقارنتها بصفقات كامب ديفيد السابقة عام 1976 والأردن عام 1994. أولًا، اتفقت الدولتان العربيتان (الخليجيتان) على توقيع اتفاقية التطبيع هذه مع تل أبيب في قبول خطة «إسرائيل» المعلنة بتعليق ضمّها للأراضي المحتلة في الضفة الغربية. وأعلن بعض مسؤولي الاتحاد الأوروبي أن اتفاقيات أبراهام أبعد ما تكون عن تلبية متطلبات السلام الشامل في الشرق الأوسط؛ لأنها لا تتناول الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني. وبحسب وجهة النظر هذه، ما لم توافق حكومة تل أبيب على التخلي تمامًا عن خطط الضم ووقف البناء الاستيطاني في الضفة الغربية، فإن هذه المبادرة الجديدة ستبقى غير كافية. علاوة على ذلك، جرى إبرام صفقة التطبيع هذه بسهولة؛ لأن الدولتين العربيتين (الخليجيتين)

اللتين وقعتا الاتفاقية لأول مرة لم تدخلا في أي نزاع مع «إسرائيل» في الماضي.

في الوقت الحالي، يبدو أن الإمارات والبحرين تنكران شروط «الرفض» الثلاثة لاتفاقية الخرطوم لعام 1967، وكذلك شرط مبادرة السلام العربية لعام 2002 التي طلبت من تل أبيب تقديم تنازلات للفلسطينيين.[17] لذا، فإن حكومة تل أبيب تفضّل حاليًّا نهج «السلام مقابل السلام»، أو نهج «السلام بقوة» بدلًا من نهج «الأرض مقابل السلام» في الشرق الأوسط.

ثانيًا، وفقًا لهذه العقلية، فإن تحقيق «إسرائيل» لاتفاق تطبيع مع هذه الدول العربية الأربع، بدون شرط تقديم حل وسط بشأن القضية الفلسطينية- يعني انتهاء قوة دور النقض الفلسطيني على إحداث «إسرائيل» اصطفافات جديدة موالية لـها في الشرق الأوسط. أخيرًا، مع إبرام اتفاقيات أبراهام، تمر «إسرائيل» الآن بتغيير جذري في التفضيلات المتعلقة بعقيدة «شد الأطراف» الخاصة بها في الخمسينيات.[18] تقوم «إسرائيل»، بخيارها الجديد، باستبدال الدول العربية بغير العربية، مثل تركيا وإيران وإثيوبيا التي جرى تعزيز التقارب معها في عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن غوريون والدبلوماسي الإسرائيلي إلياهو ساسون بوصف ذلك وسيلة لتوفير منطقة عازلة ضد جبهة المقاومة العربية. ومن ثَمّ، يبدو أن تل أبيب اليوم مصمّمة على الخروج عن إستراتيجيتها السابقة لتوازن القوى -مواجهة القومية العربية- لمصلحة تبني إستراتيجية مواءمة جديدة، وعلى الأقل مواجهة دول المنطقة، مثل تركيا وإيران، وبخاصة في حوض البحر الأبيض المتوسط وما بعده. وهذا التحول في الاهتمام يرجع جزئيًّا إلى رغبة تل أبيب في تطوير تفوّقها البحريّ، حيث تعاني «إسرائيل» بعض أوجه القصور فيه؛ للسيطرة على خطوط الاتصال في البحار وتحتها. لذلك، يمكننا أن نفترض أن «إسرائيل» بالتأكيد أحد المستفيدين الرئيسين من اتفاقيات أبراهام. ومع ذلك، فإن هذه الحقيقة لا تغير من حقيقة أن إدارة ترامب هي التي بادرت إلى اتفاقيات أبراهام وتفاوضت عليها.

في الواقع، إن التقييم الأكثر لفتًا للانتباه لهذا الاتجاه ينتمي إلى أرييل كوهين من المجلس الأطلسي، الذي وصف اتفاق أبراهام الأول الموقَّع بين «إسرائيل» والإمارات بأنّه محاولة أخرى من قبل واشنطن لإعادة تأكيد الهيمنة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يُعتقَد أن الولايات المتحدة تستخدم أداة التطبيع المطورة حديثًا لمحاولة صد النفوذ الصيني والروسي في المنطقة.[19] ومن هنا تُعيد الولايات المتحدة على المستوى الإستراتيجي، من خلال الشروع في هذه الصفقات، التي استفادت منها «إسرائيل» أيضًا- تعيد النظر في إستراتيجيتها القديمة للاحتواء.

تُعَدّ العودة إلى إستراتيجية الاحتواء في المنطقة إجراءً مناسبًا لواشنطن منذ أن لاحظت

الولايات المتحدة تأثير التنافس بين القوى العظمى على الأقل بعد عام 2015.

بالإضافة إلى محاولة تقليص النفوذ الروسي والصيني في حوض البحر الأبيض المتوسط، يهدف دعم واشنطن لاتفاقات أبراهام أيضًا إلى ترسيخ ولاء دول الخليج للولايات المتحدة، ومنع تغلغل الصين في المشروعات الاقتصادية المهمّة في تل أبيب. ترتبط بعض هذه المشروعات ارتباطًا مباشرًا بالربط المتوسطي، مثل مشروع الربط الكهربائي بين أوروبا وآسيا، الذي يهدف إلى نقل الكهرباء من خلال ربط الشبكات الإسرائيلية بأوروبا عبر اليونان وجنوب قبرص.

من المؤكد الآن أنه بعد زيارة بومبيو لـ«إسرائيل» في ديسمبر 2020، جرى إقناع تل أبيب برفض محاولة الصين تشغيل محطة تحلية سوريك2 في البلماخيم.[20] في هذا الصدد، يمكن للمرء أن يؤكد بسهولة أنه حتى «إسرائيل» لم تجد نفسها عالقة بين المنافسة الروسية الأمريكية فحسب، ولكن أيضًا بين المنافسة الصينية الأمريكية على النفوذ الجيوسياسي العالمي الذي جرى إطلاقه من أجل السيطرة على الاتصال المتوسطي.

على المستوى الإقليمي: تجلب اتفاقيات أبراهام المزيد من الانقسام والاستقطاب لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

يثير التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري الجديد بين «إسرائيل» والدول العربية الأربع بموجب اتفاقيات أبراهام العديد من المخاوف بين مختلف الجهات الإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط، مثل تركيا وإيران وتونس. يعتقد المتفائلون بشأن صفقات التطبيع الأخيرة أن تاريخ 12 أغسطس 2020 للاتفاق دليل على التغيير الجذري في تصورات التهديد لدى الدول العربية الخليجية بشأن القضية الفلسطينية.[21] ومع ذلك، فإن ردود الفعل القوية، على الأقل من حيث الخطاب، تأتي الآن من بقية دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي لم تصبح جزءًا من اتفاقيات أبراهام. تنتقد هذه الدول الصفقة باعتبارها تخون الحقوق المشروعة للفلسطينيين. في هذا الوضع المعقّد، لا أحد متأكد مما ستجلبه اتفاقيات أبراهام للشرق الأوسط في المستقبل. ولكن ما هو مؤكد –والتأثير المباشر يمكن ملاحظته– أنها عززت بالفعل الانقسامات داخل العالم العربي والشرق الأوسط إلى كتلتين متنافستين بشكل متزايد. ومن هنا، فإن اتفاقيات أبراهام تضع بذور المزيد من الاستقطاب في المشهد الحالي للشرق الأوسط المتصدع.

تهدف اتفاقية التطبيع الأولى التي جرى توقيعها بين «إسرائيل» والإمارات إلى ترسيخ مشاركة أبو ظبي ليس فقط في شؤون الشرق الأوسط ولكن أيضًا في شرق البحر المتوسط. نحن نعلم بالفعل أن الإمارات كانت مهتمة بشؤون شمال إفريقيا، وارتبطت

بها من خلال قوتها الناعمة والصلبة، وحاولت أن تكون مؤثرة، ومن هنا الاصطفاف مع الجبهة المناوئة لتركيا ضمن محاور أخرى للتحالفات في المنطقة. وصحيح أن النتيجة العملية لهذه الصفقة لن تظهر إلا في السنوات القادمة، ولكن بسبب العلاقات غير المستقرة بين تركيا والإمارات لبعض الوقت، فإن هذا الاصطفاف الجديد الذي ترعاه الولايات المتحدة ومقره «إسرائيل» كان كذلك قد لاقى شكوكًا كبيرة من قبل أنقرة. في السنوات الأخيرة، توترت العلاقات بين تركيا والإمارات بشكل متزايد بسبب العديد من الحوادث التي تكشفت. أولًا، أدانت أنقرة سلوك أبو ظبي لشنها حملة سياسية مناهضة لتركيا في الشرق الأوسط والغرب. كما هو معروف، قدمت الإمارات دعمًا نشطًا للجنرال الانقلابي حفتر في ليبيا في مواجهة الحكومة الشرعية لحكومة الوفاق الوطني التي اعترفت بها الأمم المتحدة في عام 2015,[22] وفي يوليو 2020، تأكدت أنباء عن تولي القوات الجوية الإماراتية دورًا في قصف قاعدة الوطية الجوية التي يوجد بها قوات تركية في ليبيا. كما أن أنقرة قلقة للغاية بشأن علاقات أبو ظبي الوثيقة مع منظمة فتح الله غولن الإرهابية، وبشأن الدعم المالي والتعليمي الإماراتي لحزب العمال الكردستاني والجماعات الإرهابية المرتبطة بحزب العمال الكردستاني في العراق وسوريا.[23]

علاوة على ذلك، كافحت تركيا لبعض الوقت ضد محاولات احتوائها في خليج أنطاليا بالرغم من إعلان تركيا أن لديها حقوقًا مشروعة وقانونية، وبخاصة غرب خط الطول 32° 16 (18) شرقًا كما هو مسجل لدى الأمم المتحدة. من ناحية أخرى، انضمت أبو ظبي إلى تحالف الغاز شرق البحر المتوسط المناهض لتركيا. لم تتردد الإمارات في إرسال مقاتلاتها من طراز F-16 للمشاركة في تدريب مشترك مع القوات الجوية اليونانية في أغسطس 2020 في وقت تصاعد فيه النزاع الحدودي التركي اليوناني.[24] في نظر أنقرة، أثبت هذا استعداد الإمارات للدخول في نزاع حدودي على الحدود البحرية لشرق المتوسط، على الرغم من أن الإمارات ليست دولة ساحلية. ومن خلال التوقيع على اتفاقيات أبراهام مع «إسرائيل»، تأمل الإمارات الآن في تعزيز موطئ قدمها في البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا، وحتى في اليمن. على سبيل المثال، من خلال إطلاق محور المجلس الانتقالي الجنوبي، إسرائيل والإمارات. بشكل عام، يبدو أن أبو ظبي تأمل في أن تكون «إسرائيل»، نظرًا لتصوراتها المشتركة حول التهديدات وتوقعات المصالح عبر عدة جبهات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- شريكًا في تنفيذ سياستها المتمثلة في تمكين الفصائل الانفصالية المختلفة في منطقة البحر الأبيض المتوسط الأوسع.

ومع ذلك، فإن الاتفاقات تؤدي أيضًا إلى تشكيل تحالفات مضادة بين الدول الرافضة.

على سبيل المثال، أفسح الاتفاق الإسرائيلي الإماراتي المجال بالفعل لتنشيط العلاقات بين حماس وفتح، بمساعدة تركيا، وهذا جعل أنقرة مرة أخرى بطلة القضية الفلسطينية. كانت جهود أنقرة للتوسط بين الفصيلين في اجتماع إسطنبول مثمرة، خاصة بعد توقيع الصفقة الإسرائيلية الإماراتية.[25] ليس من الواضح كيف سترد الجهات التي شجبت الاتفاق، مثل إدارة غزة وإيران. لكن من الواضح أنهما إذا شعرتا بأنهما محاصرتان في الزاوية بسبب إنشاء جبهة جديدة من الدول حول «إسرائيل» في الشرق الأوسط وفي البحر الأبيض المتوسط، فإن الخطاب السلبي الذي تبنتاه ضد الاتفاقية يمكن أن يتحول إلى تقارب حقيقي مناهض لاتفاق أبراهام.

خاتمة

وصلت حرب باردة جديدة، من خلال التنافس الجديد بين القوى العظمى، إلى شرق البحر الأبيض المتوسط. على المستوى الإستراتيجي، ودفع الإصرار الاقتصادي الصيني والعسكري الروسي، الولايات المتحدة إلى التفكير مرتين في أخطائها، وهذا فتح فراغًا في السلطة في هذا المجال الإستراتيجي الجيوسياسي. يجب على واشنطن أن تجد أدوات قليلة التكلفة لإعادة صياغة التصميم الهيكلي والمؤسسي للجغرافيا السياسية الإقليمية، التي أصبحت محطّمة على المستوى الإقليمي؛ بسبب الصراع القاسي على النفوذ. حتى اليوم، يبدو أن الولايات المتحدة تعتمد على محاور التحالفات الإسرائيلية الثلاثة المرنة والموجهة نحو المصلحة. ومع ذلك، من المتوقَّع أن تعزّز هذه الاصطفافات، وبخاصة تلك المتعلقة باتفاقات أبراهام، الانقسامات الموجودة مسبقًا في المنطقة، ما لم يحدث تغيير جذري. كثيرًا ما يجري ذكر إمكانية التقارب التدريجي بين بعض دول الاصطفافات وبعض الجهات الإقليمية الفاعلة المستبعدة، مثل تركيا. إذا لم يجرِ تفعيل شروط هذا التقارب، يتوقّع مجتمع العلاقات الدولية أن يرى صعود محور موازَن لمحور اتفاقات أبراهام في حوض البحر الأبيض المتوسط وما بعده. وهذا من شأنه أن يولّد مزيدًا من الاستقطاب، وسيؤدي إلى نتائج عكسية لهدف تحقيق الاستقرار في المنطقة.

يمكن أن يؤدي ذلك أيضًا إلى زيادة التكاليف، وزيادة مخاطر المواجهة للقوى العظمى، ومنها الولايات المتحدة، مع الحدّ من حرية عمل القوى الإقليمية.

ومن هنا، يجب على المجتمع الدولي، على المستويين الإقليمي والإستراتيجي، أن يولي اهتمامًا لدعوات تركيا الدبلوماسية لعقد مؤتمر متوسطي، حيث يمكن حل الخلافات الرئيسة بين الدول المطلّة على البحر الأبيض المتوسط بطريقة عادلة وفقًا للقانون الدولي. وبهذه الطريقة، يمكن أن يستفيد سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال

إفريقيا من التطور التدريجي لجيوب البيئات الشاملة في البحر الأبيض المتوسط، الموجهة نحو عقلية الفوز للجميع بدلًا من العقلية السائدة في حوض البحر الأبيض المتوسط. قد يأمل المرء أن يؤدي إعلان العُلا والتقارب الجديد بين قطر والدول الخمس الأخرى في مجلس التعاون الخليجي إلى حفز وامتداد المصالحة إلى البحر الأبيض المتوسط، ووضع حد للخلاف بين القوى الإقليمية التي جرى استغلالها من قبل إدارة ترامب.

الهوامش والمراجع:

1. "National Security Strategy of the United States of America," *The White House*, (December 2017), retrieved from https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2017/12/NSS-Final-12-18-2017-0905.pdf.
2. Nursin Güney and Vişne Korkmaz, "New Russian Mahanism Failed: Futile Geopolitical Dreams in the Black Sea and the Mediterranean,", in Nursin Güney (ed.), *The New Geopolitical Realities for Russia*, (London: Lexington Publishers, 2019), pp. 7-30.
3. Brenda Schaffer, "Can New Energy Supplies Bring Peace?" *GMF,* (May 11, 2014), retrieved from https://www.gmfus.org/publications/can-new-energy-supplies-bring-peace.
4. Mehmet A. Kancı, "Analysis: To Encircle Turkey with an Energy Project: Transformation of EastMed," *Anadolu Agency,*(September 10, 2020) retrieved from https://www.aa.com.tr/en/analysis/analysis-to-encircle-turkey-with-an-energy-project-transformation-of-east-med/1968544.
5. Kayhan Karaca, "Hidrokarbon Adası Kıbrıs," *DW*, (November 24, 2014), retrieved from https://www.dw.com/tr/hidrokarbon-adas%C4%B1-k%C4%B1br%C4%B1s/a-18082205; Muhammet İkbal Arslan, "Akıncı'dan Hidrokarbon Önerisini Reddeden Rumlara Yanıt," *Anadolu Agency*, (July 16, 2019), retrieved from https://www.aa.com.tr/tr/dunya/akincidan-hidrokarbon-onerisini-reddeden-rumlara-yanit/1533418.
6. Muhittin Ataman, "Greece Benefits from Rising Tensions with Turkey," *Daily Sabah* (August 5, 2020), retrieved from https://www.setav.org/en/greece-benefits-from-rising-tensions-with-turkey/; Tevfik Durul, "Yunanistan Başbakanı Miçotakis: Türk-Yunan Anlaşmazlığını, Türkiye-AB Anlaşmazlığına Çevirmeyi Başardık," *Anadolu Agency*, (December 7, 2020), retrieved from https://www.aa.com.tr/tr/dunya/yunanistan-basbakani-micotakis-turk-yunan-anlasmazligini-turkiye-ab-anlasmazligina-cevirmeyi-basardik/2068836.
7. Chris Parry, "The Eastern Mediterranean: A Brief Geo-Political Overview," in J. Stöht and S. Bruns (eds.), *Maritime Security in the Eastern Mediterranean*, , (Baden-Baden: Nomos, 2018), pp. 19-28; Yael Teff-Seker, Aviad Rubin, and Ehud Eiran, "Israel's 'Turn to the Sea' and Its Effect on Israeli Regional Policy," *Israel Affairs,* Vol. 25, No. 2 (2019), pp. 234-255.

8. Gabe Fisher, "Joint Israli- Greek Military Drill Seen by Some as Rebuff to Turkey", *The Times of Israel,* (April 1, 2012) retrieved from https://www.timesofisrael.com/israel-greek-us-military-run-joint-exercises-in-eastern-med/; Nick Kampouris, "Five-Nation Military Exercise in the East Mediterranean Sends Message to Ankara," *Greek Reporter*, (November 29, 2020) retrieved from https://greekreporter.com/2020/11/29/five-nation-military-exercise-in-east-mediterranean-sends-message-to-ankara/.

9. "Israel, Greece and Cyprus Agree to Boost Defense Cooperation," *Times of Israel*, (November 13, 2020), retrieved from https://www.timesofisrael.com/israel-greece-and-cyprus-agree-to-boost-defense-cooperation/.

10. Rauf Baker, "7+3: Greece as Part of Mediterranean Bloc," *BESA Perspective Papers,* (October 1, 2020), retrieved from https://besacenter.org/perspectives-papers/greece-mediterranean-bloc/.

11. Yosi Melman, "Israel's Little-known Support for Haftar's War in Libya," *Middle East Eye,* (April 15, 2020), retrieved from https://www.middleeasteye.net/news/israel-little-known-support-haftar-war-libya.

12. Sean Methews, "UAE Joins Greek, Egyptian Naval Exercise in Eastern Mediterranean," *Al Monitor,* (December 2, 2020), retrieved from https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/12/uae-greece-defense-agreement-turkey-eastern-mediterranean.html.

13. "Ambassador Pyatt's Interview to Kathimerini," *U.S. Embassy and Consulate in Greece*, (June 7, 2020), retrieved from https://gr.usembassy.gov/ambassador-pyatts-interview-to-kathimerini/.

14. "Greece, Israel, US, Cyprus to Boost Energy Cooperation," *Reuters,* (August 7, 2019), retrieved from https://www.reuters.com/article/us-greece-energy-eastmed/greece-israel-u-s-cyprus-to-boost-energy-cooperation- idUSKCN1UX1EP.

15. "Cyprus and the US Border Security," *Greek City Times,* (January 6, 2021), retrieved from https://greekcitytimes.com/2021/01/06/cyprus-and-the-us-border-security/.

16. Norlen Sinai, "Abraham Accords," *George Marshal European Security Studies,* No. 64 (October 20, 2020), retrieved from https://www.marshallcenter.org/sites/default/files/files/2020-10/Security%20Insights%2064%20-%20Norlen%20SInai%20-%20The%20Abraham%20Accords%20-%20OCT%202020.pdf.

17. Yossi Alpher, "Israeli Regional Strategies: Balancing the Arab Core, the New Periphery, and Great Powers," *IE Mediterranean Year Book,* (2017), retrieved from https://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/med.2017/IEMed_MedYearbook2017_israeli_regional_strategies_Alpher.pdf/.

18. Leon Hadar, "The Middle East Channel: The Collapse of Israel's 'Periphery Doctrine,'" *Foreign Policy*, (June 26, 2010), retrieved from https://foreignpolicy.com/2010/06/26/the-collapse-of-israels-periphery-doctrine/.

19. Giorgi Cafiero and Daniel Wagner, "China and the Abraham Accords Peace Agreement," *Middle East Peace Institute*, (September 22, 2020), retrieved from https://www.mei.edu/publications/china-and-abraham-accords-peace-agreement.

20. Yoram Gabison, "Amid US Pressure Chinese Firm Losses Contract to Build Israeli Plant," *Haaretz,* (May 26, 2020), retrieved from https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-amid-u-s-pressure-chinese-firm-losses-contract-to-build-israeli-plant-1.8873032.

21. Zoltan Egeresi, "How the Abraham Accords Affected Turkish Foreign Policy," *The Moshe Dayan Center for the Middle Eastern and African Studies*, (October 15, 2020), retrieved from https://dayan.org/content/how-abraham-accords-affected-turkish-foreign-policy#_edn6.

22. Egeresi, "How the Abraham Accords Affected Turkish Foreign Policy;" Jonathan Felton Harvey, "What Do the Abraham Accords Entail for the Middle East and North Africa?" *Anadolu Agency*, (August 22, 2020), retrieved from https://www.aa.com.tr/en/analysis/analysis-what-do-the-abraham-accords-entail-for-the-middle-east-and-north-africa/1981633.

23. Egerisi, "How the Abraham Accords Affected Turkish Foreign Policy."

24. Egerisi, "How the Abraham Accords Affected Turkish Foreign Policy."

25. Egerisi, "How the Abraham Accords Affected Turkish Foreign Policy."

صفحات تجلب لك العالم

نحن نكتب الحقيقة، الحقيقة فقط، دون تنميق في الكلمات.

مهما يكن الحدث، نحن نقدمه لك كما هو.

بالنسبة لنا، العالم صغير.

لكن القوة التي نستمدها منكم، قوة عظيمة.

SABAH

صحيفة تركيا

TURKUVAZ
MEDIA GROUP